Al-Quds University
Jerusalem
Center for Area Studies

جامعة القدس
القدس
مركز الدراسات الاقليمية

عنوان الرسالة : ظاهرة الفوضى واشكالية التخلف في بعض المجتمعات العربية .
" المشرق العربي "

المشرفين :
المشرف الأكاديمي الأول : د. عزيز حيدر (التوقيع)

الممتحن الخارجي :
د. أحمد مجدلاني (التوقيع)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في جامعة القدس تخصص دراسات إقليمية / برنامج الدراسات العربية المعاصرة .

Thesis Submitted in Partial Fulfillment of Requirements for the Degree of Master of Arts at Al-Quds University.

اعداد الطالب : محمد علي نجم الدين

لجنة المناقشة :
د. عزيز حيدر (التوقيع)
د.أحمد مجدلاني (التوقيع)
د. عصام نصار (التوقيع)
أ. عوض منصور (التوقيع)

تاريخ نقاش الرسالة : 2001/5/24

المحتويات

- المحتويات .
- الإهداء .
- Abstract
- مقدمة أ – د

* الفصل الأول :- التفسيرات النظرية للفوضى . ١-٦

* الفصل الثاني : - الفوضى في المجتمع العربي .
- ١:٢ بدايات الفوضى في المجتمع العربي . ٧-١٠
- ٢:٢ فوضى الهوية العربية – الإسلامية . ١١-١٥
- ٣:٢ فوضى القيم والثقافة والتربية والبناء الاجتماعي . ١٦-١٩
- ١:٣:٢ فوضى القيم والثقافة . ٢٠-٢٤
- ٢:٣:٢ فوضى قيم التربية والبناء الاجتماعي . ٢٥-٢٧
- ٣:٣:٢ الفوضى وعلاقتها بالسلوك والشخصية والسلطة السياسية . ٢٨-٣٣

* الفصل الثالث :- مفهوم الزمن وعلاقته بالفوضى والتخلف الاجتماعي.
- ١:٣ التخلف الاجتماعي وعلاقته بالفوضى . ٣٤-٣٩
- ٢:٣ التخلف في استغلال الزمن والنظرة للحياة . ٤٠-٤٦
- ٣:٣ أسباب إهدار الوقت والنظرة للحياة والموت (القضاء والقدر) . ٤٧-٥٠
- ٤:٣ الفوضى مرض مجتمع .... أم مرض دولة ..... أم قضية عقلية ...؟ ٥١-٥٩
- ١:٤:٣ الفوضى مرض مجتمع . ٥١-٥٤
- ٢:٤:٣ أمراض الدولة . ٥٥-٦٠
- ٣:٤:٣ الفوضى وعلاقتها بالصحة النفسية للشخصية العربية . ٦٠-٦٤

* الفصل الرابع :- العنف ... نهاية الفوضى .
- ١:٤ فوضى الذهنية القبلية (العصبية) والعنف . ٦٥-٧٢
- ٢:٤ تخلف وفوضى وسائل الإعلام والاتصال في المجتمع العربي . ٧٣-٨٠
- ٣:٤ العلاقة بين تخلف الوعي وفوضى التغيير . ٨١-٨٧
- ٤:٤ فوضى المجتمع العربي .. وتحديات العولمة . ٨٨-٩٤

* خاتمة . ٩٥-١٠٧

* المصادر والمراجع . ١٠٨-١١١

خاتمة

قليلة هي المصادر والنظريات التي عالجت و لم تزل تعالج الظواهر والمشكلات الاجتماعية ، وذلك لأتساع وتشعب الحياة الاجتماعية وتغيرها باستمرار من جهة ، ولأن المجتمع بظواهره ومسيرته التطورية دائم الحركة والإنتاج من جهة أخرى ، وبالتالي لم تستطع النظريات والدراسات مجاراة التسارع الظاهراتي للمجتمع ، فجاءت إما مكملة أو محدودة أو جديدة بطرحها ، ولهذا اتهم علم الاجتماع ويتهم بالقصور عن تناول ومعالجة مختلف ظواهر وجوانب الأحداث الاجتماعية .

لكن ومن خلال قراءاتنا لمختلف النظريات الاجتماعية والتي تتعلق بتفسير ظاهرة الفوضى ومفهوم الوقت ، فقد تم التركيز على النظرية الظاهراتية –الفينومينولوجية- وإسقاطها على موضوع البحث والتي أبرزت مدى وأهمية دور المحيط الاجتماعي – الأسري- في إكساب الفرد الخبرة والتربية ونمط السلوك وصقله من خلال تشريبه وعجنه ، أو من خلال ملاحظة الفرد لتأثير الفاعلين في محيطه ، ولهذا فان الفرد يكتسب هذه الخبرة والمران بجميع جوانبه مشكّلا نموذج (صيغة) مختزلة وموائمة لمحيطه الاجتماعي الأوسع المجتمع ، فالأسرة في هذه الحالة تعتبر آلة تفريخ وحاضنة ومعجن للفرد ، واعتبار المجتمع هو المحيط أو الساحة العامة والخارجية التي يتم فيها عرض وتنسيق مصنوعات الأسر إنتاجها وإدارة علاقات التبادل وإقامة الاتصال بينها ، وصوغ نمط محدد من القيم والأساليب والمبادئ التي تضبط حيز الحياة الاجتماعية اليومية ، على اعتبار أن الفعل الاجتماعي الصادر عن الفرد- وحسب ما توصل إليه علماء الاجتماع – كونه إراديا أم إلزاميا ، بمعنى أن المجتمع يبيح للفرد حق اختيار ما يراه مناسبا له ولتحقيق رغباته ضمن أفعال اجتماعية وقيم ومعايير تتواءم كحد أدنى مع معايير وقيم المجتمع من جهة ، ومدعوما بخبرة وتربية وتنشئة أسرية متجذرة في ذاته من جهة أخرى ، والدليل على ذلك هو التصادم والصراع على تحقيق المصالح والرغبات الواضحة بين الأفراد ظاهريا ...فأين دور المجتمع في مثل هذه الحالة ...؟

إن الدور الأبرز والحاسم بل والمحرّك الحقيقي هو للأسر التي تستبطن الصراع وتسعى لتحقيق مصالحها وبسط نفوذها ، وما الصراع بين الأفراد إلا صراع خفي بين الأسر بعضها ببعض تحقيقا للنموذج النظري الصراعي ، وهي المرحلة التي تسبق البناء الوظيفي لنسق التركيبة الاجتماعية وطبيعة مقوماتها والتي تتوزع من خلالها الأدوار وتنتظم أمور المجتمع ويثبت ثم يستقر ، حيث يتراجع الصراع من خلال آليات الضبط

والقوانين ودور الدولة في توزيع المكافآت المادية والمعنوية ، وضبط النظام والانتظام بإتاحة الفرص للأفراد المؤهلين لإدارة المواقع والمؤسسات الاجتماعية حسب مؤهلاتهم وحسب إرادة ومصلحة المجتمع العليا ، وليس حسب انتمائهم القبلي أو الطائفي أو العائلي أو حسب النسب والمنصب الموروث ، وهذه هي معضلة المجتمع العربي ، حيث ما زال يقبع في دوامة المضمار الصراعي (الفوضوي) .

إن المجتمع يهدف من تطبيق النظام والانتظام وتخللها في أنساقه وتركيبته في سبيل ديمومته واستمراريته ، هو في استغلال طاقات أفراده وتوجيهها لما فيه تحقيق مصالحهم ومصلحته العليا ، وفي هذا الصدد يقول الدكتور معن خليل عمر " إن المجتمع يهدف لتنظيم غرضه ...في النظام والانتظام... في سبيل استغلال الطاقة الخام ...الحاجات... استغلالا افضل وتحويلها إلى طاقة مفيدة ، ولكن عندما يتلاشى النظام وينعدم انتظام العلاقات المتبادلة ويشيع الكفاح ...والصراع... غير المنظم ، تضيع الطاقة ويصعب الاستفادة منها ، ...ويهدف... المجتمع بهذا الغرض ...الالتزام... هو تحقيق واستمرار وجوده ... ويكون ذلك... إما بالاتزان أو بالتوازن بين القوى الاجتماعية وتعادلها بواسطة اللغة والقانون والتجارة والصناعة والإنتاج والعقاب... (بالضبط والقانون) – التشديد من عندنا – " (معن خليل عمر ، ١٩٩٧ ، ص/ ٧١) .

إن هذا يعني أن الدور الأساسي والهام في المجتمع وبناه وتراكيبه ومقوماته هي للأسرة – العائلة والقبيلة – ثم للدولة ، وما المجتمع في مثل هذه الحالة سوى بيئة ومحيط غير فاعل وكما يقال بالعامية – مهادن ومهاود– أي لا دور له وكأنه – مطية– وهذا ما ينطبق على المجتمع العربي ، اذ انه يمر الآن بأزمة نتلمسها من خلال الملامح المشتركة للفعل الاجتماعي للأفراد والجماعات والتي تحدد أنماط القيم والعادات والسلوك والتفكير ، والتي تعكس طبيعة العجينة التي عجنتها الأسرة سواء في التنشئة وتحديد مصير وطبقة ومكانة وثقافة الفرد... بل ودينه الذي ورثه منها من جهة ، وباعتبار أن الأسرة سابقة على المجتمع والدولة مما أدى إلى تجذّر القيم الأبوية وعلاقات القربى والطائفة والجماعة العرقية التي تجذب الفرد من حيث لا يدري ولا يشعر كما يقول هشام شرابي (النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي) ، بالإضافة إلى تأثير البيئة الطبيعية التي صاغت الأسرة والفرد وقولبتهما حسب أنماط وقيم وممارسات واضحة ومحددة ، ولهذا فلا يستطيع المجتمع أن يفرض سلوك أو معايير محددة على الأسر... بل العكس هو الصحيح ، ومن هنا نستطيع القول بأن المجتمع عبارة عن مجموعة من الأسر والجماعات تعيش مع بعضها البعض كونت تجمعا (مجتمعا) ، مكون من

ألوان شتى من العادات والتقاليد والقيم والمعايير بشكل غير متناسق وغير منظم أو منتظم ، ومن هنا يكـــون عرضة للفوضى والصراعات وخاصة عندما يكون مجتمعا فسيفسائيا كالمجتمع العربي، حيث تعمل الجماعات التقليدية والنظم السياسية على تعزيز وترسيخ التعددية والطائفية والعرقية ونمط تربوي واقتصـــادي مشـــوه حيث " تنتج دائرة محكمة يصعب كسرها "... حسب قول حليم بركات (المجتمع العربي المعاصر)...!

إن هذه الدائرة معززة بالصراعات وتسلط الأنظمة الاستبدادية والأبوية التي تبلور علاقات قائمة على القنص والذعر ، والتي تؤدي إلى نشوء علاقات قائمة على التناقض في المصالح والصراعـــات القوميـــة والطبقيـــة والسعي الدائم نحو تأمين المعيشة ولقمة العيش ، واللهاث وراء الاستنفاخ والنمط الاستهلاكي بشتى السبل، ولهذا تنتج ثقافة وقيم وأنماط تربية وسلوك وبناء شخصية تحمل سمات هذه التفاعلات .

وعلى اعتبار أن الفرد مرتبط بمجتمعه من حيث السلوك الذاتي والموضوعي ويكمل كل منهما الآخر ضمـــن نسق ثقافاجتماعي ، ورغم ارتباط وتفاعل الطرفين حسب نظرية –النســـق الاجتمـــاعي – فـــان معطيـــات (ومخرجات) النسق كما استعرضناه سالفا لا يقوم بوظائفه بشكل هادئ ومريح ، بل تعتريه حالات توتـــر واضطراب وفوضى " فتعيق أدائه الوظيفي ويؤدي إلى ضعف وربط الفرد بالمجتمع لكونه نسقا مغلقا ... وليس مفتوحـــا... لاستقبال المؤثرات المحيطة والتي يعيش بوسطها ، وان حصلت استجابة بينهما فلا تحصل للمتغيرات التي تنسجم مع مكوناته الثقافيـــة والمجتمعية ... أي إلى قوننة... سلوك الفرد بما لديه من خزين ثقافي موروث " (معن خليل عمر ، ١٩٩٧ ، ص/ ٩١).

من هنا ولربما يكون لهذا التعليل الجدلي حول سر ديمومة وتفشي الفوضى في جسم المجتمع العربي إجابة غـــير مكتملة ، إلا إذا أضفنا الظروف التاريخية والتجربة المشتركة وتنوع ثقافاته وانعدام الاندماج الاجتمـــــاعي والصراع الأسرى – القبلي ، بالإضافة إلى اختلاف أنماط المعيشة واختلاف مستوياتها ، وأخيرا تعدد وتنوع الولاءات...فمن هنا تنبع مأساة المجتمع العربي في التواصل المستمر نحو المزيد من التخلف والجهل والفوضى.

إن هذا يوضح لنا مدى أهمية دور الأسرة بالنسبة للفرد والمجتمع والدولة لأسباب ذكرت ســـابقا ولكونهـــا تشكّل مركزا اجتماعيا واقتصاديا ، وتعتبر إحدى المرتكزات الرئيسية للنظام السياسي العـــربي الحديـــث ، وسابقا أثناء مراحل الصراع المختلفة وإدارة الدولة واكتساب الشرعية ، ولهذا فقد منحت الدولة الأســـرة

حق توريث المنصب والموقف والمعتقد السياسي خدمة لها " كما تتوارث الملكيات والانتماءات الطبقية والدينية " (حليم بركات ، ١٩٩٦، ص/٢٢١) .

وللتدليل على صحة هذا التعميم – وليس النظرية -فقد يمس الفرد الذي أنشئ نشأة تقليدية وكرامته مرتبطة بكرامة عائلته مثلا " إن شرفه قد يمس فيشعر بردة فعل وحدّة فورية لاستعادة شرفه وشرف عائلته المفقود... على اعتبار انه لا يعوض ولا يمكن استرجاعه وذلك لرمزيته المعنوية المترسّخة في الوعي المنكفئ والمجبول بالعصبية والجهل والتخلف ...أما لو احتل الأعداء بلاده وأرضه وتحكّموا بشعبه فلا يمس ذلك شرفه بنفس الحدّة ...على اعتبار انه يمكن تعويضه واسترجاعه من جهة ، ولأنه محسوس ومادي وهذا العنصر متوفر في الطبيعة بكثرة ويمكن شرائه أو امتلاكه والإقامة فيه بأدنى تكاليف أو صعوبة وهو الوطن منجهة اخرى ، وهذا يذكّرنا بالمثل العامي (بلا أهون من بلا) كما حدث للشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨...وهذا يدل على إن انتمائه للقبيلة والأسرة أقوى من انتمائه للوطن أو للمجتمع " (بركات ، ١٩٩٦، ص/ ٢٢٢) و (هشام شرابي ، ١٩٩٣ ، ص / ٦٤).

إن الفرد العربي ينقلب رأسا على عقب في حالة غياب آليات الضبط والمراقبة العائلية والامتثال للسلطة من حيث الالتزام العائلي – السلوكي أمام الآخر والغير ، على اعتبار انه غريب فلا يلتزم تجاهه بموعد أو عهد أو بقيم أو سلوك ضبطي ، وخاصة ما نلاحظه في عدم الالتزام بالوقوف في الصف أو بالدور أو عدم الالتزام بقواعد المرور أو مخالفة البناء أو التعدّي على الأرصفة أو حتى في حالة انتمائه لحزب أو مؤسسة سياسية أو ثقافية أو اجتماعية ، فيشعر بأنه فوقي ولا يمتثل لآليات الضبط والربط التنظيمي خارج إطار الحزب أو المؤسسة على اعتبار أن آليات ضبطه الحزبي أو(رقابة) مؤسسته الرسمية غائبة .

أما دور الفرد وعلاقة سلوكه في بلورة الصراع الطبقي الذي يؤثر على العلاقات بين الطبقات والتي تتصف بالتناقض بسبب التفاوت غير المتكافئ في المواقع الاقتصادية والملكية والتنافس للحصول على الثروة والنفوذ والمكانة الاجتماعية ، والتي تتصف بالفوضى والعنف حيث يعللها – عدم الفرص المتكافئة – والمرتبطة "بقوة اقتصادية تتحول إلى قوة اجتماعية ونفسية وسياسية ، ثم إن هذه الأخيرة تتسبب في المزيد من القوة الاقتصادية التي تعود مرة أخرى وتنتج المزيد من القوة الاجتماعية والنفسية والسياسية ... وهكذا حلقة جهنمية يصعب التحرر منها إلا بالصراع الطبقي أو بالعنف الثوري " بركات ، ١٩٩٦ ، ص/١٦٢) ...وهذا برأينا سبب أخر يفسر استمرارية وديمومة الفوضى وربما الصراع الطبقي ، الذي بيّنه لنا حليم بركات هو الذي يشكّل الحبل السري الذي يغذيها وكأنه عنصر حيوي

موروث ، ونود أن نضيف ملاحظة وهي أن إدارة الصراع حقيقة لا تنحصر بين أفراد بل بين اسر وعائلات .

فالمجتمع يجّسد ويظهر ويشّخص وكأنه مسرح تمثيلي حيث يؤدي الأفراد والجماعات أدوارهم من خلاله وبالتالي يعكس ثقافاتهم وسلوكهم وعلاقاتهم السائدة " من منطلق التفاعل الرمزي الذي يذهب إلى استخدام القيم الاجتماعية كمقياس ، لتقيس السلوك الاجتماعي ، فهو يرى أن الحياة عبارة عن مسرح ...المجتمع...والأفراد...هم اللاعبون او الممثلون ... يتنافسون للعب أدوارهم ، وهناك سيكون فاشل وناجح في دوره ولهذا فالمشكلة ذاتية وليست موضوعية" معن خليل عمر ، ١٩٩٨ ، ص/٧٠) ... ولهذا فالتغيرات يجب أن تبدأ من الأسرة والفرد وليس كما يقول حليم بركات " يجب أن تبدأ من المجتمع وليس من العائلة على اعتبار أن تغيير الكل اسهل من تغيير الجزء " (حليم بركات، ١٩٩٦، ص/٢٢٢) ... إن رأينا يخالف رأي حليم بركات...فكيف يمكن تغيير المجتمع الذي يشكّل الصورة والمظهر والشكل والإطار العام كبيئة خارجية ، بينما الأسرة التي تشكّل المصنع والمعجن والمضمون وتعكس الجوهر الداخلي للفرد كبيئة داخلية حصينة ودائمة في إنتاج وتفريخ وتشريب وعجن أفراد متخلّفين ، يعكسون ويحملون جيناتها ونؤجّل تغييرها ...إذن ما الفائدة من التغيير طالما أن الأسرة تنتج أفرادا باستمرار وبدون توقف ، فهذا التعميم الذي طرحه حليم بركات ينطبق على المجتمع الغربي أو الأمريكي ، على اعتبار أن الدولة هناك دولة رعاية ولا دخل للأسرة في تخليق وعجن الفرد ، بل الدولة ومن خلال آلياتها وإمكانياتها ومواردها ونفوذها وقوانينها وآليات ضبطها وتربيتها وإشرافها ، تستطيع القيام بحل هذه المشكلة وبكل سهولة على اعتبار أن مجتمعها مدني ويراقب... بل ويشارك في الحكم وهو صانع الدولة بموجب عقد اجتماعي ، ومتفق على اختياره لنسق اجتماعي منوط به تبادل أدوار وسلوك ومعايير موحدة ومشتركة ومتوازنة ، أما تجربة المجتمع العربي فلا يجدي معها إلا تغيير الأسرة والعائلة والقبيلة من الداخل ثم يأتي تغيير الذهنية ثم تغيير الدولة أو نظام الحكم السائد ، فيتم بعدها تلقائيا تغيير المجتمع بكل سهولة .

كذلك هناك قصور نظري لمفهوم الزمن واستثمار الوقت (الزمانية) وخاصة لدى الأسرة – العائلة، إلا فيما يتعلق بأنماط المعيشة في المجتمع العربي – بدو وريف وحضر– وإلا ما معنى أن البدوي يأخذ بثأره ولو بعد

٤٠ عاما ، أو أن كبير الأسرة دائما يتشدّق بأنه ما لم يستطع تحقيقه في حياته فسيحققه خلفه أو ولد ولده ويقولها وهو مطمئن وواثق من تحقيق أمنياته .

وهناك قول أو مثل عامي وهو مطبق فعليا (اللي عند أهله على مهله) وهذا يعني أو يعكس مدى الثقة والاطمئنان والركون إلى الأسرة ، ويدلل على أن الفرد امتدادا أكيدا لها وهذا يرسّخ في الفرد كينونتها وتمفصلها بذاته ، حتى بات من الاستحالة الانفلات أو الأنفكاك منها والتقاعس أو التهاون بتحقيق مصالحها حتى لو بعد حين أو ولو بعد ولد الولد ، إذن لم يبالغ هشام شرابي حينما شرح لنا في (النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي) على أن التخلف الذي " نواجهه يكمن في أعماق الحضارة الأبوية ... والأبوية المستحدثة... وينتقل كالمرض العضال من جيل إلى جيل نعيش معه ونتقبله ونتعايش معه حتى الممات" ... وكذلك مصطفى حجازي في (العصبية بنية المجتمع العربي) وواصف عبوشي في (العربي العصري) .

ولكن أين دور الدولة والنظام السياسي في التصدي لهذه المشكلة الكأداء ...؟ لابد أولا من الوقوف على كيفية تبلور وخلفيات تكّون النظام السياسي العربي لنقف بعدها على حقيقة وصدق نواياه في إيجاد الحلول للمشاكل الاجتماعية ... لنرى

سنستشهد بما أورده حليم بركات في كتابه (المجتمع العربي المعاصر) وليس بما أورده خلدون النقيب أو غسان سلامة لنتجنب الحدّة والتطرف بالطرح ، إذ يقول بركات في معرض حديثه حول آلية وصول النخبة الحاكمة إلى دفة الحكم ، التي تعود أصولها إلى الطبقة البرجوازية التقليدية التي " قاومت الحكم العثماني وكافحت الاستعمار من اجل الاستقلال وكان همها أن تحل محل المستعمر وتنشئ دولة مركزية تؤمن مصالحها لا أن تبدل من طبيعة الحكم والتفرد به ... اسريا كمطلب الأمير عبد الله من ونستون تشرتشل عندما اجتمع به في القاهرة قبل تشكيل إمارة شرق الأردن عام ١٩٢١، ثم الأمير سعود بن عبد العزيز قبل تشكيل المملكة السعودية عام ١٩٣٢ وتعهدهما بأن يسيرا بحكم امراتيهما حسب السياسة والمصالح والأهداف الإنجليزية في المنطقة ، وكأن هذا شرط ما زال معمولا به إلى الآن عليهم وعلى باقي أنظمة الحكم العربي وأيضا على إسرائيل والسلطة الفلسطينية عام ٢٠٠٠) — التشديد من عندنا — ...لا أن تؤسس نظام جديد يكفل الحرية والعدالة للشعب ، وبالتالي ...استمرت الأوضاع .... على ما هي عليه من تسلط وإفقار واستبداد ، مما احدث فجوة بين الشعب والسلطة حيث استغلت

... أنظمة الحكم ولاء ... العائلة... وفتاوى رجال الدين... لتسويغ شرعيتها ، مما أدى إلى انكفاء الشعب والالتهاء بسد حاجاته اليومية وتأمين لقمة عيشه " (حليم بركات ، ١٩٩٦ ، ص/٢٧٧) .

والأسر الحاكمة اليوم لأكبر دليل بدءا من دول الخليج العربية ومرورا بالأردن والسعودية ومستقبلا بالعراق وسوريا وانتهاء بالمغرب وليبيا وربما مصر ، فان لم تكن أسرة إلا أنها طائفة أو أقلية أو جماعة ريفية عصبوية من قرية أو من ناحية ما من الوطن العربي ، وخاصة في مرحلة المد الوطني والقومي أيام كانت الشعوب مخدّرة بالشعارات الوحدوية والقومية و لم يتح لها أن تسأل عن اصل وأرومة أهل الحل والعقد آنذاك... والغريب أنها كانت تنام على الجوع والفقر او على الخبز والحشيش والقمر كما يقول نزار قباني ، و لم يكن همها تحسين مستواها المعيشي... بل كان غذاءها الشعارات التي خدّرها بها النظام الحاكم الذي استكلب و لم يزل على تحقيق اكبر قدر من للثروة والسطوة والقوة والقهر والاذلال ، او يمن على خلق الله بتوزيع المؤن والزيت والتي استجداها من الدول المانحة لقطعانه – رعيته- للألهاء والتسكين والانشغال بالأكل والطبخ والنفخ وانتظار موعد التوزيع التالي وتعويدهم شهريا أو دوريا - كنمط تشريطي /حيواني أو كلما شعر النظام بالخطر والاحتقان والسخط ، طالبا منها الاستشهاد والتضحية في سبيل الوطن أما هو – النظام- فله عالمه وهو الحفاظ على البرج العاجي وحمايته بشتى الاجهزة الأمنية القمعية والاستثراء الفاحش بشتى الطرق ، ومقاسمة التاس لقمة عيشها او دخلها أو أرباحها بالأتاوة تارة وبالخاوة تارة اخرى والعمل على اطالة عمر الزعيم ونظامه الى ما شاء الله ، حيث يقول حليم بركات عن تلك الفترة وما أعقبها " إن الثروة حلت محل الثورة "... إذن فأين هو المجتمع أو الشعب الذي يجرؤ على الوقوف في وجه السلطة والنظام الحاكم ويطالب بالتغيير وإصلاح الأوضاع ...؟

إن الجرأة كانت لدى العائلات والأسر والقبائل ، أما الشعب فكان ملجم ومشترى ومسيّس ... لكن من هي الأسر والقبائل وما هي طبيعتها ونسق تركيبتها ... انهم التجار والصناعيون والرأسماليون والإقطاعيون ورؤساء القبائل ، حيث اسهموا في إنشاء وإدارة دفة الحكم على حساب غالبية الشعب المعدم ..." وطالما أن المجتمع في مثل هذه الحالة هرمي في بنيته الاجتماعية ومنقسم بين أغلبية محرومة وكادحة ومعدومة ، وأقلية نافذة وموسرة وقابضة على دفة الحكم ، فان نظام الحكم جاء حسب أهوائها ولمصالحها ، فاصبح أمام الغالبية الشعبية في سبيل نيل الحظوة وقضاء مصالحها عند الأقلية الحاكمة، أن تنافق وتداهن وتتزلف وتستعين بالوسطاء ...(كالواسطة والرشوة والجنس والمحسوبية) " – التشديد من عندنا–(حليم بركات ، ١٩٩٦ ، ص/ ٢٨٢) و(هشام شرابي ،١٩٩٣ ، ص/٨٧) .

من هنا نستطيع أن نحدد أو نلمس سر ديمومة الفوضى تسري في جسم المجتمع العربي وسبب الإصرار على إبقائها ولمصلحة من وما القصد منها ... فالفوضى منتشرة لدى الغالبية العظمى من الشعب المحروم والأفراد المسحوقين ، بل أن أحد أسباب وجودها هو التناقض الاجتماعي المتعلق بالتركيبة الاجتماعية والهرم الطبقي للسكان ، والذي نتج عن الاختلال في التنظيم الاقتصادي والديني خاصة بعد ادعاء بعض الأسر العربية الحاكمة اليوم بأنها تنتسب للرسول الهاشمي الكريم ، منعا من الثورة ضدها على اعتبار انها – وحسب زعمها وتلفيقاتها – أن من يثور عليها او لا يمنحها الطاعة فكأنما يثور ويحارب الرسول الكريم ...! الأمر الذي انتج جبنا وخنوعا ورعبا ما زال متأصلا في النفوس جراء الترهيب والبطش او بالترغيب ، حيث نشأ وهنا تنظيميا في النسق الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية والاستكلاب في خدمة البطانة الحاكمة وكأن هناك مضمار سباق للكلاب والفوز فيه – الغنيمة – للذي يصل اولا – ويخدم باخلاص- واخد كذلك ما نسميه بالسعار ، حتى شمل ذلك الطبقات البرجوازية الكبرى بسبب التفاوت في الامتيازات والثروة والنفوذ والمصالح والحكم ، والتي أدت إلى بروز صراعات سياسية واجتماعية وطبقية بينها مشكّلة حبلا سريا من الحبال المغذية للفوضى العارمة "وهذا يعود للذهنية السائدة التي لا تقتصر على طبقة دون أخرى ، بالإضافة إلى عدم إجراء التحولات والتغيرات الضرورية للنظم والبنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع العربي " (حليم بركات ، ١٩٩٦ ، ص/ ٢٨٩) .

ولو افترضنا حدوث تغيير اجتماعي نتيجة مشكلة اجتماعية كالفوضى مثلا ، فما هي إفرازات ومخرجات هذا التغيير على مختلف شرائح السكان أو المجتمع العربي والتي تواجه حاليا تحولات اقتصادية وسياسية (واجتماعية ولو بتحفظ) فماذا سينتج ...؟ لنرى

سيكون هناك شرائح وضحايا وقرابين وأموات أحياء وأحياء أموات وهذه الأخيرة هي التي تهمّنا حيث يصفها معن خليل عمر " انهم يحيون حياة الدواب أو كقطيع من الغنم يأكلون ويشربون ليومهم ولا وجود ولا فاعلية لهم في الحياة الاجتماعية، ولا يغيّرون ولا يتغيرون بل يساقون سوقا نحو الحياة ، فلا طموح لهم ولا يقدمون أفعالا أو أفكارا جديدة أو خلاقة ومبدعة لإنماء حياتهم ولا ينفعلون بحياتهم الاجتماعية ، انهم أموات اجتماعيا وأحياء جسديا... يكرهون التجديد ويعشقون المسكون الخانق ويحلمون بالماضي وينامون في الواقع... انهم إفراز معضلة اجتماعية ... أسرية وقبلية... سببها تعسف النسق المحوري في البناء الاجتماعي ، وهي اكبر مشكلة ، وحلها يتطلب إزالة النسق المحوري واستبداله " (معن خليل عمر ، ١٩٩٨ ، ص/٣٤)...وهذا يؤيد وجهة نظرنا بضرورة بل وحتمية تغيير أنظمة الحكم الاستبدادية (المحورية) .

بالإضافة إلى الفئتين السالفتين فهناك شريحة تتسم باللوبان الاجتماعي – وهي مشتقة من لاب لوبا ولوبانا أي استدار وحام حول الماء وهو عطشان ولا يصل إليه وهي على الأكثر عامية الاستعمال– ولكن اجتماعيا تعني الدوران والوثوب في محيط اجتماعي ضيق تبحث عن مخرج لكي تحيا حياة جديدة ، إلا أنها كبحت وطوّقت بمواقع قيمية وعقائدية وقمعت قسرا بقوانين متعاكسة مع الطبيعة البشرية " وهي تعيش بين الحياة والموت وبين الحركة والسكون فهي تقفز إلى الأعلى لكنها ترتطم بالواقع الجامد كحالة المجتمع العربي " (المصدر السابق،ص/٣٤) .

وهناك شريحة تعيش حالة الرهاب الاجتماعي وتتمثل هذه في المجتمعات غير الديمقراطية أو ذات البناء المتصلب ذات الحزب أو الرجل الواحد أو الأسرة الواحدة ، والتي يكون الفرد فيها غريبا عن الفئة الحاكمة ومراقب ويعاقب بشدة ، ومهزوم داخليا وخائفا ومتشككا من الآخرين حيث تتحول هذه المعاناة إلى شعور قمعي داخلي تسبب له الاكتئاب نتيجة العزلة .

ويضيف معن خليل عمر فئة أخرى وهي تجسد صورة الإنسان في المرآة المهشّمة والتي تعكس صورة الإنسان غير المكتملة بسبب التغير الاجتماعي ، ونتيجة التعامل مع الآخرين والمحيطين به خاصة إذا كانوا من فئة الوصوليين والانتهازيين ، بالإضافة إلى شريحة الصراع الخفي والطبيعي الذي يعكس سبب تباين وتعارض معايير القيم والمعتقدات لدى الجماعات المتعددة (الأسر والعائلات) والتي ينتمي إليها الفرد في سبيل إشباع حاجاته ورغباته المختلفة ، حيث تكون هذه القيم والمعتقدات متباينة ومتنوعة تنعكس على سلوك الفرد ، وتسبب له تناقض في فعله الاجتماعي (السلوك) الأمر الذي يولّد صراع طبيعي...سببه التغير والتبدل الاجتماعي .

واخيرا هناك شريحة الغريب في عالم راكد وهو الفرد الذي يعيش في مجتمع راكد ومحافظ وتقليدي "حيث يشعر الفرد بالاغتراب عن عالمه الذي يعيش فيه وهناك غريب يعيش في عالم متغير "...وهو عكس الأول (المصدر السلبق ، ص/ ٣٧) .

إذن ما فائدة التغيير الاجتماعي إذا كان سيفرز هكذا شرائح ستستمر كما هي ، لذا فتغيير أنماط التربية والسلوك والثقافة ونظام قيم وتقاليد وعادات والتنشئة الأسرية للفرد أجدى وأنجع ، ثم يتبع ذلك تغيير الذهنية السائدة لاجتثاث العصبية والطائفية والعرقية والحياة القطيعية ، واخيرا يتم توجيه التغيير نحو نظام الحكم المحوري واجتثاثه واستبداله بنظام حكم يعتمد الديمقراطية والمشاركة الشعبية وسيطرة المجتمع المدني على المؤسسات وليس العكس ، وتفعيل آليات الضبط الاجتماعي وبسط سلطة القانون وفصل الدين عن الدولة وتأميم أملاك الأوقاف والطوائف الأخرى ، بعدها يتم تسليم النشئ (الفرد) للدولة لتربيته وإنشائه وتثقيفه بشكل مستقل عن عائلته باعتبارها دولة الرفاهية والرعاية من جهة ، وان الفرد ليس ملكا لأسرته بل للمجتمع –الدولة لتجنيبه الأمراض والعلل الاجتماعية ، وهكذا نصل إلى ما يسمى بالمجتمع والذي سيكون له دور فاعل ومنتج وصانع قرار ، لسبب واحد فقط وهو أننا في هذه العملية استطعنا أن نخلق اندماج ومساواة وتربية ونسق وتنظيم اجتماعي موحد للجميع ، فالشعب –المجتمع – العربي حاليا " عاجز تجاه الدولة والعائلة... المبنية على أيدلوجية هرمية سواء في البيت أو بالعمل أو بالتربية أو بالسياسة أو بالعبادة ، فهو...عبارة عن جماعة... (أو جماعات)...–التشديد من عندنا– وليس مجتمع" (حليم بركات ، ١٩٩٦ ، ص/ ٤٢٨) .

ومما يؤيد ما طرحناه سالفا من أن أسباب المشكلة الاجتماعية في المجتمع العربي تتضح وتتحدد ضمن أسباب وعوامل الأسرة والذهنية السائدة ونظام الحكم السائد أي البدء من القاعدة ، وفي هذا الصدد يطرح الدكتور شرابي آلية التصور نفسها ولكن بشكل معكوس أي من أعلى الهرم (من القمة) فيقول "علينا أن نبدأ من خلال القيادة – القيادة الحاكمة –ثم ننطلق إلى الذهنية بوسائل واليات التغيير الضرورية والتي ستفعل فعلها وتدك أسس النمط العائلي والقبلي في المجتمع العربي " (هشام شرابي ، ١٩٩٣ ، ص/ ١٠١)...إذن شرط التغيير الاجتماعي مرهون بالتغيير السياسي والعمل على استقلاليته بمعنى أن التغيير سيتم عبر انقلاب وعنف ثوري ... جيد ...ولكن من يضمن عدم عودة النخب والنسق المحوري لنظام الحكم كالسابق ، فالعراق وسوريا وليبيا ومصر واليمن والجزائر والسودان قادت انقلابات أطاحت فيها بأنظمة الحكم المحورية والاستبدادية ، فمن يحكم هذه الأقطار الآن...؟ أليست أنظمة حكم محورية ديكتاتورية ...؟

إذن عندما نبدأ من القاعدة لا مجال لعودة القيادة / والنخبة المحورية ، بل ستكون القيادة شعبية مسطّحة تماما كالثورة الفرنسية ، إذن التغيير يتم عبر ثورة شعبية شاملة وليس عبر تغيير ثوري انقلابي .

أما الفوضى وانعكاساتها على القيم والثقافة وأنماط التربية والبناء الاجتماعي والسلوك والشخصية والسلطة السياسية ، فهي تتعلق بنمط وآلية التغيير والتي قصدنا بها نمط التغيير والقفز والتدرج بمعنى أننا لو أحدثنا تغييرا ما على الأنماط السالفة فسنقع في مشكلة اجتماعية جديدة ، لان ذلك يتطلب منا أن نكون واعين ومدركين لطبيعة المشكلة ، ولا يكفي أن نعيشها أولا ، ولأننا عاجزين عن إيجاد حلول لها ثانيا ، فلأن طبيعة نشأتنا غير سوية ومشوّهة وتقديسنا للتقاليد والعادات والقيم الماضوية ، وخاصة فيما يتعلق بالثقافة ، والتي ترتبط بالنظام العام للمجتمع الذي يشتمل على البنى والنظم والقيم الاجتماعية وتقسيم العمل ووسائل الإنتاج ، حيث يكون السلوك من مخرجاتها وانعكاس لها ...لنطّبق هذا التعميم على المجتمع العربي ونفحص طبيعة السلوك السائد ...انه حتما فوضوي ...لنرى الفرد العربي ونشّرح نمط سلوكه الناتج من خلال رصد يوم واحد ، فبماذا نعلّله... على أساس انه لب المشكلة الاجتماعية... وهذا صحيح ولكن كيف...؟ " إن ارتباط المؤسسات الاجتماعية وتكافل وظائفها من اجل استقراء البناء الاجتماعي... له علاقة مباشرة بقيم المجتمع والفرد ، لذا فان مصدر المشكلات هو الفرد بسبب تجاوزه ورفضه لقوانين وضوابط مجتمعه (كمعايير وقيم) وبسبب تعجنه في بيئته الداخلية ...الأسرة... وضرورة إعادة تربيته " (معن خليل عمر ، ١٩٩٨ ، ص/٥٨) .

ولهذا كان استغلال الزمن ينم عن فوضى (عبثية) جرّاء التخلف في التعامل معه وعدم استغلاله واستثماره واحترامه ، بسبب عدم احترامنا لذاتنا الإنسانية والآخر من منطلق العصبية والقبلية والطائفية والغيبية ، الأمر الذي انتج زمنا جدليا متقطعا وليس تسلسليا ، على هذا الأساس فالعربي دائم التشدّق بحضارة هارون الرشيد والمأمون وطب ابن سيناء وفلك الرازي ورياضيات الخوارزمي وشعر المتنبي وغناء زرياب ... لكن أين نتاج هذا التراكم العلمي والأدبي والفني الآن... بل والتقني والحضاري ... إن الزمن ومفهوم الوقت ومعنى الحياة لدى الفرد العربي هي غاية وليست وسيلة ، لذا فقد انزرع في أعماقه حب الاستهلاك وقطف ثمار الغير بلا كد أو جهد ، ولنسأل الإنسان العربي لماذا لا تقوم بتصليح أو تصنيع جهاز راديو ترانزيستور مثلا... فيجيبك من فوره ولماذا وجدت أوروبا واليابان إذن...؟ إن ذلك يعكس قلة الحيلة وانعدام الوسيلة وتفضيل الغاية ، ولهذا فقد اكتسب إنسان العالم الثالث والإنسان العربي من ضمنه صفة (العالة على البشرية)، فهذه النوعية من البشر هي التي ينطبق عليها نتاج شريحة الحي الميت التي شرحها معن خليل عمر عند حدوث التغيير الاجتماعي ، وخاصة الفرد العربي الذي يضع نفسه وذاته فوق الزمان والمكان وخارج التاريخ والاعتماد على الصدفة (والأجاويد) من دول العالم ، إن هم العربي هو بطنه وجيبه وارواء شبقه الجنسي وشعاره الذي فعلا يليق به مع معطيات تفكيره وذهنيته المحدودة هو الماء والخضراء والوجه الحسن .

إن مسؤولية الحالة التي يعيشها المجتمع العربي حاليا يتحملها نظامه السياسي بالإضافة إلى تركيبة ذهنيته (لان هيك الله خلق له مخه) –كما يقول دائما– فهذه العبارة كثيرا ما نسمعها ويرددها العربي بتفاخر وشموخ ، فإذا كانت هذه أخلاق وسلوك وأفكار الفرد ، فهي نتاج الأسرة والتي تعكس نتاجها على مجمل المجتمع ككل ...وطبيعي أن يكون من نتاج كهذا ... تخلف وجهل وفوضى ... عنف... وعنف بلا حدود ومتنوع وشامل لكافة طبقات المجتمع ، إنها ...قوة التعدّي ... نتيجة صراع مؤذي ومحطم في طبيعته ، وسببه هو الدوافع الأساسية في حياة الفرد وحاجاته من جهة ، وبين النظم والمقاييس الاجتماعية والمثل الفردية التي اعتنقها واكتسبها بالتجربة والثقافة والعلم من جهة أخرى ، بالإضافة إلى وجود اضطراب في الشخصية ووجود خطر خارجي (حقيقي أو متخيل) أو نتيجة لفقدان التوازن بين قوة وشدة التجربة التي يعيشها ، وخاصة بعد استنزاف طاقة الكبت أو لجم دوافع التعدي وانهيار المناعة النفسية للفرد نتيجة الإرهاق والقلق، أي أن هناك تهيئة نفسية وجسمانية للعنف تتفاعل مع بعضها البعض ، تؤدي إلى انفجار الفرد في لحظة مواتية مع ظرف عرضي أو خاص .

إذن العنف ناجم عن فوضى القيم وهي نتاج التخلف الاجتماعي وخاصة في ظل هيمنة التقاليد والعادات والقيم والسلوك القبلي /العائلي ، والذي يتسم بالنزعة القطيعية التي يستند إليها الفرد ، لكن هذا لا يكفي كسبب ومبرر للعنف فهناك تعسّف السلطة وفشل الأفراد في تغيير الواقع وإسقاط القهر والإذلال الكامن في ذواتهم على الغريب / الآخر ولو من نفس القرية أو المنطقة ، وهي نتيجة العصبية العمياء ونتيجة لعوامل نفسية وعصبية يعانيها الفرد .

إن وسائل الإعلام والتربية والتعليم وآليات الضبط الاجتماعي وفرض القانون باعتبارها منظم للعلاقات الاجتماعية أمام سيطرة العرف العشائري ، وطبيعة ونمط التنشئة الأسرية والذهنية الغيبية وطبيعة التنافس الاستكلابي نحو تحقيق الأهداف والرغبات ، أو لنيل مكافأة مادية أو معنوية والرد على نظام القيم والعادات وأنماط التربية ونظام الحكم السائد .

أمام هذا الطوفان من التخلف والعنف والفوضى ماذا تجدي سياسة العالم الجديد والعولمة والانفتاح الاقتصادي والثقافي والسياسي والحضاري من اجل خلق عالم مستقر يعمه السلام والأمن والاطمئنان،

والعمل على تلطيف الحياة الإنسانية وتسهيلها وتوفير السلع وزيادة الإنتاج والتخفيف من حدة الفقر والبؤس والمرض ، وخاصة في دول العالم الثالث ومن ضمنها العالم العربي ...؟

إن المعسكر الغربي (مخترع العولمة) وصاحب هذه الشعارات والأهداف السالفة الذكر لا بد وانه إما يحلم... أو انه يعمل على تحذير العالم الثالث بتخفيف آلامه أو ينوي ذبحه على البارد بهذه الشعارات .

إننا لسنا متشائمون أو متفائلون ولكننا واقعيون ، وقبل أن نلتحق بركب العالم المتحضر والمتقدم واعتبار أنفسنا إنسانيين أسوة بالآخرين ، يجب علينا الاعتراف بهم ، وقبل كل شئ علينا أن نبحث تخلفنا وجهلنا وفوضويتنا وأنماط تربيتنا ونظم تنشئتنا وذهنيتنا وأنظمة حكمنا المحورية ونؤمن بان الديمقراطية والعدالة والمساواة والحرية والمشاركة السياسية هي أهم ما نصبو إليه ضمن محاولاتنا من اجل التغيير .